

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone : +251 11-551 7700 Fax : +251 11-551 7844

website : www.africa-union.org

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الخامسة والعشرون

ملايو، غينيا الاستوائية، 20-24 يونيو 2014

EX.CL/828 (XXV)ii

الأصل: إنجليزي

تقرير اللجنة الفرعية

للمؤتمرات والبرامج

تقرير اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج

للجنة الممثلين الدائمين

فبراير - يونيو 2014

أولاً - مقدمة:

1. عقدت اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج للجنة الممثلين الدائمين ثلاث جلسات على النحو التالي: 19 فبراير 2014 و 25 أبريل 2014 و 12 يونيو 2014.
2. عُقدت الجلسة الأولى برئاسة سعادة السيد محفوظ رحيم، سفير ليبيا في إثيوبيا وممثلها الدائم لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وكان الهدف من الاجتماع هو بحث الورقة الإطارية لميزانية 2015 التي تهدف إلى توفير توجيه عام لأولويات وأنشطة المفوضية خلال عام 2015.
3. ترأست الجلسة الثانية سعادة السيدة ديالو أمينة جيبو سفيرة النيجر في إثيوبيا وممثلتها الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد ترأست الاجتماع نيابة عن الرئيس الفعلي، سعادة السفير محفوظ رحيم الذي كان خارج البلد في مهمة رسمية. وكان الهدف من الاجتماع هو استعراض واعتماد تقرير اجتماع اللجنة الفرعية يوم 19 فبراير 2014.
4. ترأس الجلسة الثالثة سعادة السيد كريستوفر شيكا، نائب سفير كينيا، نيابة عن سفيره الذي تعذر عليه حضور الاجتماع.

الجلسة الأولى:

ثانيا - تنظيم العمل وجدول الأعمال:

5. اجتمعت اللجنة الفرعية في جلستها الأولى يوم 19 فبراير 2014 حيث بحثت واعتمدت جدول

الأعمال التالي:

(1) الكلمات الافتتاحية

(2) عرض الورقة الإطارية لميزانية 2015.

(3) ما يستجد من أعمال

ثالثا - الكلمات الافتتاحية:

6. في كلمته الافتتاحية خلال الجلسة الأولى، أبلغ سعادة السيد محفوظ رحيم، رئيس اللجنة الفرعية، الحضور بالهدف من الاجتماع وأبرز بنود جدول الأعمال التي سيتم بحثها. وعليه، دعا الاجتماع إلى التداول بصورة جدية حول الوثيقة بغية تزويد المفوضية بالمدخلات والتوجيهات الضرورية فيما يخص عملية الميزانية القادمة.

7. وأشار إلى أنّ ميزانية 2015 ستكون خلال السنة الثانية من تنفيذ الخطة الاستراتيجية للمفوضية 2014-2017. وذكر أنّ القارة الأفريقية تشهد تطورات إيجابية وبالتالي هي تحتاج إلى الاستفادة من مثل هذه التطورات. وتشمل بعضها: كون أفريقيا تمتلك 60% من الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة في العالم، وتزخر بكم هائل من الموارد الطبيعية من جملة أمور أخرى. وذكر أيضا بعض التحديات التي تواجه القارة والتي تشمل الاتجار بالمخدرات، والقرصنة، والإرهاب من بين أمور أخرى. ولاحظ الرئيس أيضا أنّ المشاكل المالية للمفوضية

تحتاج إلى معالجتها فوراً لتمكينها من أداء مهامها على نحو فعال وعليه، دعا إلى الإرادة والالتزام السياسي إزاء هذه المسألة. وبناءً على ذلك، شدّد على الإرادة والالتزام السياسي لتنفيذ تقرير أوباسانجو عن مصادر التمويل البديلة.

8. رحّب مدير التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم وتعبئة الموارد بالإجابة، بالمشاركين في الاجتماع وأكّد أنّ الورقة الإطارية لميزانية 2015 ستبرز بوضوح أولويات المفوضية التي سيتم تنفيذها خلال عام 2015. وشدّد على الحاجة إلى مساهمات الدول الأعضاء ملاحظاً أن الاعتماد على أموال الشركاء ليس مستداماً. وأشار إلى ضرورة حذف بعض الأنشطة لعام 2014 من الميزانية بسبب نقص أموال الشركاء الذي أدى إلى فجوة في تمويل الميزانية التشغيلية للمفوضية لعام 2014. وعليه، ناشد الدول الأعضاء توفير التمويل الكافي. وشدّد على أن مساهمة الشركاء في الميزانية البرنامجية لا تزال بنسبة 90% مؤكداً على الحاجة إلى البحث عن مصادر أخرى لتمويل المفوضية.

رابعاً - بحث الورقة الإطارية لميزانية 2015:

9. قدم رئيس قسم تحليل السياسات والبحث عرضاً حول الورقة الإطارية لميزانية 2015 وشرح أنّ الورقة الإطارية خطوة أولى في عملية إعداد ميزانية 2015. وأشار إلى أنّ الورقة الإطارية تبرز أولويات السنة وتحدد توجه الميزانية ومسارها/ معاييرها. وعليه، شرح أن الهدف من الورقة الإطارية لميزانية 2015 هو تحديد أولويات المفوضية لعام 2015 طبقاً لدعائم المفوضية وأولوياتها وخطتها الاستراتيجية.

10. وأشار إلى أنّ ميزانية عام 2015 ستقوم على خمس دعائم من الخطة الاستراتيجية 2014-2017 وهي: السلم والأمن؛ التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ التكامل والتعاون والشراكات؛ القيم المشتركة؛ بناء القدرات المؤسسية والاتصال.

11. ذكر أنّ الميزانية ستسترشد أيضا بالمجالات الثمانية ذات الأولوية للمفوضية وهي: تعزيز السلم والاستقرار؛ توسيع الإنتاج الزراعي، وتطوير التصنيع الزراعي؛ تعزيز التنمية الاقتصادية الشاملة والتصنيع؛ بناء القدرات البشرية لأفريقيا من خلال منح الأولوية للرعاية الصحية الأساسية والوقاية؛ ترشيد مشاركة النساء والشباب في أنشطة القارة؛ تنفيذ استراتيجيات تعبئة الموارد؛ تعزيز الاتحاد المركّز على الشعوب من خلال الترويج الفعال لبرامج الاتحاد الأفريقي؛ تعزيز القدرات المؤسسية للمفوضية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأخرى.
12. تحدّث أيضا عن الوضع الحالي للقارة ولاحظ أن عدة بلدان أفريقية تشهد نموا اقتصاديا ويصدد إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد.
13. أشير أيضا إلى التحديات التي تواجه أفريقيا. وتشمل هذه التحديات: السلم والأمن، نموا غير شامل للجميع وتزايداً في الفوارق؛ فهذا النمو لم يوفر قدرا كافيا من فرص العمل، خصوصا للمرأة والشباب؛ كان هذا النمو مستندا إلى السلع الأساسية، وعليه، لم يحدث قدرا كبيرا من التحول الهيكلي.
14. وبخصوص أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، أبلغ الاجتماع أن مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، شرعت في عملية لوضع أجندة 2063 التي ترمي إلى رسم مسار نمو للقارة خلال الخمسين سنة القادمة. وأبلغ المشاركين أن عملية وضع أجندة 2063 كانت استشارية وشاملة للجميع بهدف ضمان امتلاكها من قبل الشعوب الأفريقية.
15. بخصوص أجندة التنمية لما بعد 2015، ذكر أن المفوضية، وهي تعمل مع أصحاب المصلحة الآخرين، اعتمدت موقفا أفريقيا موحدا حول أجندة التنمية لما بعد 2015، موقفا

بمعالج العمل الذي لم يتم إنجازه في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، ويأخذ في الاعتبار أهداف التنمية المستدامة المتغيرة.

16. فيما يتعلق بأجندة التنمية لما بعد 2015، أبلغ المشاركون أن هدف ميزانية 2015

كان تنفيذ البرامج المندرجة تحت المجالات ذات الأولوية تمشيا مع الخطة الإستراتيجية 2014 - 2017 لمفوضية الاتحاد الأفريقي. ومن ثم، قدم الخطوط العريضة للمبادئ التي تقوم عليها والافتراضات التي تستند إليها الميزانية.

17. أوضح أيضا أن الدول الأعضاء قامت في الماضي بتمويل نسبة 100% من الميزانية التشغيلية بينما مول الشركاء 90% على الأقل من الميزانية البرنامجية، وأن من غير المحتمل أن يتغير هذا الوضع خلال 2015.

18. بعد ذلك، قدم عرضا موجزا للأولويات التي ستنفذها المفوضية خلال 2015. وستكون الأولويات مجموعة فرعية من أولويات الخطة الإستراتيجية 2014 - 2017 لكل من النتائج في الخطة الإستراتيجية

19. فيما يتعلق بالرصد والتقييم، أوضح أنه سيتم إنشاء آليات لتتبع التقدم المحرز في التنفيذ، وأن تحسين المؤشرات الحالية سيستمر بغية توفير أداة فعالة لقياس النجاح.

20. في الختام، شدد على الدور الحاسم الذي تلعبه لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية في تقديم الإرشادات للمفوضية بغية تمكينها من تنفيذ دورها القاري المتمثل في تسهيل وضع السياسات والاستراتيجيات وتنسيق وتحفيز أجندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتكامل؛ وبناء التوافق وكسب التأييد؛ وتقاسم الخبرات والمعلومات، وعلى وجه العموم، وضع إطار للسلم والأمن، والاستقرار السياسي والنمو. وتكتسي هذه الأمور أهمية حاسمة إذا أريد للقارة أن تتقدم. كما شدد على أنه يتعين على مفوضية الاتحاد الأفريقي قيادة الجهود التي ستجعل أفريقيا تساهم على نحو فعال وتكون لاعبة رئيسية في التأثير على الدينامية العالمية.

خامسا - تعليقات وملاحظات الدول الأعضاء

21. خلال المناقشات، أبدت اللجنة الفرعية ملاحظات وقدمت توصيات على النحو التالي:
22. أنه في "المقدمة" في الوثيقة، ينبغي الإشارة إلى مصادر التمويل البديلة باعتبارها مسألة رئيسية تواجه المفوضية.
23. لاحظت الدول الأعضاء أن ميزانية 2015 ينبغي أن تستند إلى اللوائح والنظم المالية الجديدة، بينما تنقيد، على وجه الخصوص، بهيكل الميزانية المكون من مصروفات وإيرادات. لوحظ أيضا أن لسنتي 2014 و 2015 أهمية حاسمة بالنسبة للاتحاد الأفريقي من حيث تحسين قدرات المفوضية، بما في ذلك الإدارة المالية، وأنه ينبغي إبراز ذلك في الوثيقة.
24. لاحظت الدول الأعضاء أيضا أن الوثيقة تتحدث عن إدارة دور الصين والهند في أفريقيا ولكنها لم تذكر الشركاء الآخرين.
25. استفسرت الدول الأعضاء عن زيادة مرتبات العاملين الحاليين بمقدار درجة واحدة.
26. فيما يتعلق بالعبارة القائلة بأن "كون 60 في المائة من سكان القارة دون 25 سنة من العمر فإن ذلك يوفر عائدا ديمغرافيا"، طلبت الدول الأعضاء صياغتها على نحو مناسب.
27. طلبت الدول الأعضاء أيضا من المفوضية توضيحا حول تعهد الصين بتقديم 20 مليار دولار أمريكي إلى البلدان الأفريقية في شكل تسهيلات ائتمانية كما ورد في الورقة الإطارية للميزانية.
28. فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، طلبت الدول الأعضاء من المفوضية تقديم وضع بلوغ الأهداف المحددة لكل دولة عضو.
29. بخصوص أجندة 2063، طلبت الدول الأعضاء من المفوضية أن تبين بوضوح دور أجهزة صنع السياسة في وضع أجندة 2063. كما أبدت الدول الأعضاء رغبتها في أن تدرج

المفوضية في الورقة الإطارية للميزانية نتائج الخلوة الوزارية في بحر دار، وكذلك مقررات أجهزة صنع السياسة خلال قمة يناير 2014 بشأن أجندة 2063.

30. طلبت الدول الأعضاء توضيحا حول الأساس الذي سيقوم عليه إعداد ميزانيات الأجهزة الأخرى للاتحاد الأفريقي حيث إن الخطة الإستراتيجية 2014 – 2017 تتناول فقط ميزانية المفوضية.

31. استفسرت الدول الأعضاء عن الطريقة التي ستتم من خلالها تعبئة المساعدة الإضافية من الدول الأعضاء بغية دعم المفوضية على ضوء احتياجاتها المتعددة.

32. حثت الدول الأعضاء المفوضية على ترتيب أولويات 2015 حسب أهميتها، وعلى إدراج الأولويات التي يمكن تنفيذها خلال 2015 فقط (أي التي لها أولويات ضمن أولويات)، خصوصا على ضوء القيود في الموارد.

33. لاحظت الدول الأعضاء أيضا أن الأولويات متعددة في بعض الحالات وطلبت تخفيض عددها.

34. حثت الدول الأعضاء أيضا المفوضية على العمل على نحو أوثق وبالتعاون/التآزر مع مؤسسات مثل النيباد في تنفيذ البرامج القارية مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بغية الحد من حالات التضارب والازدواجية.

35. أبدت الدول الأعضاء انشغالها إزاء حالات التأخر في دفع الموارد من قبل الشركاء بسبب تأخر المفوضية في تقديم التقارير. وبالتالي، حثت على فرض عقوبات على الإدارات التي لا تنفذ بتقديم التقارير إلى الشركاء في الوقت المناسب. كما شجعت المفوضية على الوفاء بالتزاماتها تجاه الشركاء في جميع الأوقات. وأبدت الدول الأعضاء كذلك انشغالها إزاء تصرف بعض المسؤولين الذي يقدمون طلبات غير قانونية إلى الشركاء، خصوصا فيما

- يتعلق بمعدلات بدل الإعاشة اليومي. وطلبت الدول الأعضاء أيضا من المفوضية إصدار تقرير عن التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي.
36. طلبت الدول الأعضاء أن تؤكد الأولويات بشدة على حل النزاعات في القارة وحفظ السلم والأمن كشروط لازمة لتحقيق التنمية.
37. طلبت الدول الأعضاء كذلك تعزيز العمل حول مكافحة الفساد في القارة.
38. طلبت اللجنة تزويدها بجدول الاجتماعات لميزانية العام 2015 وبحثه حيث أن له آثار على الميزانية.
39. لاحظت الدول الأعضاء أن قضايا الدول الجزرية الصغيرة فضلا عن البلدان الصغيرة غير الساحلية لم تمنح الأولوية وبالتالي حثت على فعل ذلك.
40. طبت الدول الأعضاء من المفوضية، إحاطة اللجنة، في الوقت المناسب، بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بدراسة الموارد البشرية التي تضطلع بها المفوضية، وأشارت كذلك إلى التزام المفوضية بتنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة.
41. كذلك فيما يتعلق بالرصد والتقييم، أعربت الدول الأعضاء عن ارتياحها لإنشاء المجموعات وحثت على ضرورة تزويد اللجنة الفرعية بتقارير تلك المجموعات. وكذلك حثت المفوضية على التأكيد أكثر على معايير ومرجعيات الرصد والتقييم.
42. كما حثت الدول الأعضاء المفوضية على الترتيب لإجراء استعراض، وكذلك الإشارة إلى أسماء الإدارات المنفذة لمختلف البرامج.

سادسا- ردود المفوضية

43. شكرت المفوضية الدول الأعضاء على اسهاماتها ووعدت بإدراجها جميعا في الوثيقة.
44. ووعدت المفوضية كذلك بتحديث الإحصائيات في الوثيقة حسبما هو مطلوب.

45. فيما يتعلق بزيادة درجة واحدة في مرتبات الموظفين الحاليين، أوضحت المفوضية أنه في بداية كل عام، يقوم الموظفون بتحديد أهداف فردية تتماشى مع الخطة الإستراتيجية مفوضية الاتحاد الأفريقي وتستمد منها. ويتم ذلك من خلال نظام ساب. وتجري مناقشة تلك الأهداف مع المشرفين المعنيين. وعلى هذا الأساس يتم تقييم الموظفين.
46. أما عن العلاقة مع الشركاء، فقد أقرت المفوضية بعدم تقديم تقارير موثوقة حول المشاريع الممولة. وكان هذا هو التفسير الأساسي وراء تأخر الشركاء في الإفراج عن الأموال. وتعهدت المفوضية بضمان توفر النظم المحسنة النوعية للتقييم والإبلاغ.
47. فيما يتعلق بميزانيات أجهزة الاتحاد الأفريقي، فبينما أقرت المفوضية بأهمية الموضوع، فإنها تعد بالتشاور وتقديم الإجابات إلى الاجتماع المقبل. كما وعدت كذلك بإرسال الخطط الاستراتيجية لأجهزة الاتحاد الأفريقي إلى الدول الأعضاء حسب ما هو مطلوب.
48. فيما يتعلق بمصادر التمويل البديلة، استرعت المفوضية اهتمام المجتمعين إلى ضرورة إيجاد حل طويل الأجل للمشكلة والحاجة إلى تخفيض الاعتماد على الشركاء تدريجياً. وأكدت المفوضية كذلك على أنه في انتظار مصادر التمويل البديلة، فإنها تعول على المزيد من التمويل من الدول الأعضاء. ولاحظت المفوضية أن الشركاء درجوا على فرض إرادتهم على أنشطة المفوضية لأنهم يمولون الأنشطة.
49. بالإشارة إلى تقرير أوباسانجو، أبلغت المفوضية الاجتماع بأن وزراء المالية سوف يناقشون التقرير لاحقاً أثناء اجتماعهم في أبوجا في نهاية مارس 2014 والأمل معقود على اتخاذ المقررات ذات الصلة.
50. فيما يتعلق بالدول الجزرية والبلدان غير الساحلية، وافقت المفوضية على إدراج قضاياها ضمن أولويات ميزانية 2015 بما أنها تشكل جزءاً من القارة.

51. فيما يتعلق بقائمة المؤتمرات والاجتماعات، أحاطت المفوضية المجتمعين بأن هذه هي مسؤولية اللجنة وأن القائمة سوف تكون متاحة للجنة.

52. بالنسبة لأجندة 2063، أفادت المفوضية المجتمعين بأنها سوف تدرج المعلومات المتعلقة بنتائج الخلوة الوزارية في بحر دار فضلا عن المقررات الصادرة عن اجتماعات أجهزة صنع السياسات المنعقدة في يناير/فبراير 2014.

53. بخصوص الدعم المقدم من الدول الأعضاء إلى المفوضية، فقد وعدت المفوضية بالتشاور وتقديم قائمة بالمجالات التي يمكن للدول الأعضاء أن تقدم فيها الدعم للمفوضية.

سابعاً - ما يستجد من أعمال

54. لم تطرح أي مسألة تحت هذا البند.

ثامناً - اختتام الاجتماع

55. أعرب الرئيس عن شكره لكافة الدول الأعضاء لمشاركتها وإثرائها للاجتماع وقال أنها سوف تجتمع مرة أخرى في موعد لاحق لاعتماد التقرير.

56. رفعت الجلسة في تمام الساعة 1:20 بعد الظهر.

الجلسة الثانية

57. عقدت الجلسة الثانية للجنة الفرعية في 25 أبريل 2014 واعتمدت جدول الأعمال

التالي:

(1) الكلمات الافتتاحية

(2) اعتماد الورقة الإطارية لميزانية 2015

(3) ما يستجد من أعمال

تاسعا الكلمات الافتتاحية

58. ترأست الاجتماع سفيرة النيجر، سعادة ديالو أمينة جيبو التي رحبت بالمشاركين واستعرضت البنود التي سوف يتم بحثها. وفي سياق كلمتها الافتتاحية، أعربت عن شكرها للدول الأعضاء لحضورها الاجتماع. وأشارت الرئيسة إلى أن الغرض من الاجتماع كان استعراض واعتماد التقرير الصادر عن اجتماع اللجنة المنعقد في 19 فبراير 2014.
59. ثم استعرض الاجتماع التقرير فقرة تلو الأخرى وأبدى التعليقات والملاحظات التالية:

عاشرا: تعليقات/ملاحظات الدول الأعضاء

60. **الفقرة 7:** طلبت الدول الأعضاء إلى المفوضية إدراج السلم والأمن ضمن التحديات التي تواجه أفريقيا.
61. **الفقرة 19:** لاحظت الدول الأعضاء ضرورة أن يستند مشروع ميزانية 2015 أيضاً إلى النظم واللوائح المالية الجديدة مع مراعاة هيكل الميزانية بصفة خاصة الذي يتكون من المصروفات وكذلك الإيرادات.
62. **الفقرة 24:** تحت الفقرة 24، طلبت الدول الأعضاء إلى المفوضية تعديل صيغة الفقرة لتقرأ على النحو التالي: "طلبت الدول الأعضاء إلى المفوضية توفير وضع الأهداف الإنمائية للألفية بالنسبة للدول الأعضاء"
63. **الفقرة 26:** أرادت الدول الأعضاء معرفة الأساس الذي يستند إليه إعداد ميزانيات أجهزة الاتحاد الأفريقي حيث تتناول الخطة الاستراتيجية 2014-2017 المفوضية فقط.

وأعربت الدول الأعضاء أيضاً عن شكها فيما إذا كان لأجهزة اتحاد الأفريقي خطط استراتيجية وطلبت أن ترسل المفوضية تلك الخطط الاستراتيجية إلى الدول الأعضاء.

64. **الفقرة 31:** تم تعديل الفقرة 31 لتقرأ على النحو التالي: "أعربت الدول الأعضاء عن انشغالها إزاء التأخر في تسديد الأموال من قبل الشركاء والذي ينجم عن تأخر المفوضية في تقديم التقارير. ومن ثم حثوا على فرض عقوبات على الإدارات التي لا تمتثل بتقديم التقارير إلى الشركاء في حينها. وشجعوا المفوضية أيضاً على مراعاة التزاماتها تجاه الشركاء في جميع الأوقات. وأعربت الدول الأعضاء أيضاً عن انشغالها إزاء سلوك بعض المسؤولين الذين يقدمون مطالب غير قانونية إلى الشركاء، ولاسيما فيما يتعلق ببذل الإعاشة اليومي. كما طلبت الدول الأعضاء ضرورة إعداد المفوضية تقريراً عن التمويل من الاتحاد الأوروبي.

65. **الفقرة 43:** تم تعديل الفقرة 43 لتقرأ على النحو التالي: "بخصوص ميزانيات الأجهزة الأخرى، فالى جانب الإقرار بصلاحيه المسألة، وعدت المفوضية بالتشاور وتقديم إجابات إلى الاجتماع المقبل كما وعدت بإرسال الخطط الاستراتيجية للأجهزة الأخرى إلى الدول الأعضاء".

66. **الفقرة 44:** تم تعديل الفقرة 44 لتقرأ على النحو التالي: "بخصوص مصادر التمويل البديلة، استرعت المفوضية انتباه الاجتماع إلى الحاجة إلى حل طويل الأجل للمشكلة والحاجة إلى تقليل الاعتماد على الشركاء تدريجياً. وشددت المفوضية أيضاً على أنه إلى جانب انتظار مصادر التمويل البديلة، تعوّل المفوضية على الدول الأعضاء لمزيد من التمويل. ولاحظت المفوضية أن الشركاء يميلون إلى فرض إرادتهم على أنشطة المفوضية بسبب تمويلهم للأنشطة".

67. **الفقرة 46:** تحت الفقرة 46، طلبت الدول الأعضاء إلى المفوضية تعديلها على النحو التالي: "بخصوص الدول الجزرية والبلدان غير الساحلية، وافقت المفوضية على إدراج الدول الجزرية والبلدان غير الساحلية ضمن أولويات ميزانية 2015".

68. **الفقرة 47:** بخصوص جدول الاجتماعات، أفادت المفوضية المشاركين بأن الأخير هو من مسؤولية اللجنة الفرعية ومن ثم فإن الوثائق ستقدم إليها في الوقت المناسب.
69. **الفقرة 49:** تم تعديل الفقرة 49 كما يلي: "بخصوص دعم الدول الأعضاء للمفوضية، وعدت المفوضية بتقديم قائمة المجالات التي تحتاج فيها المفوضية إلى الدعم".

حادي عشر: ردود المفوضية

70. **الفقرة 7:** اتفقت المفوضية على أن السلم والأمن يعتبر حقاً تحدياً بالنسبة للقارة وأنه سيتم إدراجه في القسم ذي الصلة.
71. **الفقرة 19:** أكدت المفوضية أن ميزانية 2015 سوف تتبع النظم واللوائح المالية الجديدة والتي تلتزم بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
72. **الفقرة 24:** بالإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية، تعهدت المفوضية بتقديم المعلومات المطلوبة.
73. **الفقرة 26/ الفقرة 43:** أوضحت المفوضية أنه في حين أن أجهزة الاتحاد الأفريقي تستمد ميزانياتها من خططها الاستراتيجية، فإن ذلك سيتغير بعد اعتماد أجندة 2063 حيث أن خطط جميع الأجهزة تستلهم الآن بأجندة 2063. وقد وعدت المفوضية بإرسال الخطط الاستراتيجية لأجهزة الاتحاد الأفريقي وفقاً لطلب الاجتماع.
74. **الفقرة 47:** تعهدت المفوضية بالتشاور وتقديم جدول الاجتماعات كما طلب.
75. **الفقرة 49:** تعهدت المفوضية بتقديم قائمة الاحتياجات التي يمكن أن تدعمها الدول الأعضاء.
76. بعد المداولات الواردة أعلاه، اعتمدت اللجنة الفرعية التقرير رهناً بتوفير المفوضية المعلومات التالية:

- (1) الخطط الاستراتيجية لجميع أجهزة الاتحاد الأفريقي.
- (2) تقديم وضع الدول الأعضاء فيما يتعلق بالإنجازات التي حققتها بخصوص أهدافها من الأهداف الإنمائية للألفية.
- (3) الجدول الزمني للاجتماعات والمؤتمرات في ميزانية عام 2015.

ثاني عشر: ما يستجد من أعمال

77. تحت بند ما يستجد من أعمال، ذكرت المفوضية الدول الأعضاء بمقرر قمة يناير 2014 بشأن أجندة 2063 الذي دعا الدول الأعضاء إلى تقديم تعليقات على أجندة 2063 بحلول منتصف أبريل 2014. وأبلغت المفوضية الدول الأعضاء بأن زيمبابوي فقط هي التي قدمت تعليقات حتى الآن، وبالتالي، ناشدت الدول الأعضاء تقديم تعليقاتها.

ثالث عشر: اختتام الاجتماع

78. اختتم الرئيس الاجتماع وقدم الشكر إلى جميع الدول الأعضاء على حضورها.

الجلسة الثالثة:

79. بحثت الجلسة الثالثة جدول الأعمال التالي:

أ) الكلمات الافتتاحية

ب) اعتماد جدول الأعمال

ج) بحث تقرير المفوضية عن أجندة 2063

د) بحث الجدول الزمني المنقح للاجتماعات

(هـ) ما يستجد من أعمال

رابع عشر: الكلمات الافتتاحية واعتماد جدول الأعمال

80. ترأس الاجتماع سعادة السفير كريستوفر شيكا الذي رحب بالمشاركين واستعرض معهم البنود المدرجة على جدول الأعمال لبحثها واعتمادها.

خامس عشر: بحث تقرير المفوضية عن أجندة 2063

81. قدم مدير التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم وتعبئة الموارد إيجازا عن

التقدم المحرز في إعداد أجندة 2063 وحدد الهيكل والعناصر الرئيسية المتضمنة في مشروع

الوثيقة وسلط الضوء على ما يلي:

- يضع الفصل 1 أجندة 2063 في السياق التاريخي للوحدة الأفريقية الشاملة والنهضة

الأفريقية فضلا عن الكفاح من أجل حق تقرير المصير والاستقلال الاقتصادي؛

- يحدد الفصل 2 الرؤية والتطلعات الأفريقية لعام 2063 : استنادا إلى رؤية الاتحاد

الأفريقي وتلاقي أصوات الأفريقيين المنبثقة عن مشاورات أصحاب المصلحة، يرسم هذا

الفصل صورة مفصلة عن المكان الذي ستكون فيه أفريقيا في 2063 عندما تحتفل القارة

بالذكرى المئوية لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية؛

- يقدم الفصل 3 نظرة عامة على ديناميات التنمية في أفريقيا لكي تسترشد بها الغايات

والأهداف والاستراتيجيات الدلالية لأجندة 2063؛

- يحدد الفصل 4 بالتفصيل الأهداف، والمجالات ذات الأولوية، والأهداف والاستراتيجيات

الدلالية لأجندة 2063؛

- يقدم الفصل 5 العوامل المحفزة، وعناصر التمكين، والمخاطر واستراتيجيات التخفيف؛
- فيما يغطي الفصل 6 " كيفية تحقيق ذلك" وطرق التنفيذ، وترتيبات الرصد والتقييم، وتمويل أجندة 2063 ، واستراتيجية الاتصالات والقدرة على التنفيذ؛
- الملاحق: الملحقان 1 و 2: إطار النتائج الوطنية والإقليمية والقارية.

سادس عشر: تعليقات/ ملاحظات الدول الأعضاء

82. أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لهذه الوثيقة وعرضها، وقدمت الملاحظات والتساؤلات التالية:

- (1) يفتقر الفصل 3 إلى تحليل أعمق للتحديات والنجاحات من المبادرات السابقة. لذا، تمت التوصية بإجراء المزيد من التحليل بشأن الفصل 3 لتحديد أوجه قصور ونجاح الأطر السابقة والتعلم منها. كان ذلك بسبب القلق من تقديم الوثيقة لسيناريو مشرق (الاستقرار والرخاء النسبيان في القارة) غير أن الوضع على أرض الواقع مختلف،
- (2) كان يفترض أن تكون أجندة 2063 متسقة مع مبادرات أخرى مثل الموقف الأفريقي الموحد حول أجندة ما بعد 2015 والذي تم فيه ، على سبيل المثال، استبدال مصطلح "المستدام" وحل محله مصطلح "المتواصل". وكانت أجندة 2063 تستخدم مصطلح "المستدام". وتمت التوصية بأنه ينبغي لأجندة 2063 والوثائق الرئيسية الأخرى مخاطبة بعضهما بعضا.
- (3) لم تعالج الوثيقة بما فيه الكفاية إدارة التنوع وبناء الأمة.
- (4) مصطلح "خلاق" المستخدم في الفقرة 25 ينبغي استبداله بمصطلح "مبتكر".
- (5) ما هو وضع الوثيقة الفنية، وما إذا كان ينبغي تقديمها إلى أجهزة السياسة؟
- (6) لماذا أشارت الوثيقة إلى التشديد والعلم بينما كانا موجودين بالفعل.

- (7) انجاز المسائل المذكورة في الفصل 2 لم تتم صياغته على نحو جيد في الفصل 6.
- (8) تساءلت عما إذا كان نظام الاقتراع العام لانتخاب رئيس الاتحاد الإفريقي بحلول 2063 سيكون قابلا للبقاء؟
- (9) التزمت الوثيقة الصمت بشأن عدد المقاعد الدائمة التي ستخصص لأفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة. ويمكن أن تتراوح ما بين 3 و5 وأن يكون هناك مقعد واحد لكل اقليم.
- (10) ينطوي الهيكل المقترح في الفصل 6 على مجموعات أكثر مما ينبغي مما قد يتسبب في حدوث تداخل.
- (11) تم التأكيد مجددا على أن أفريقيا بحاجة للحد بشكل متزايد من اعتمادها على الموارد الخارجية لتمويل مبادراتها الإنمائية، وتحديد أهداف واضحة وأطر زمنية بشأن كيفية تحقيق ذلك. فعلى سبيل المثال، أن يتم كل فترة معينة ، خفض قدر معين/ نسبة مئوية (10% مثلا) من الاعتماد على الجهات المانحة بحيث يمكن لأفريقيا تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول 2063.
- (12) اعتبار الوثيقة عملا قيد الإنجاز ومنح المزيد من الوقت للدول الأعضاء لتقديم مساهماتهم. ومن المتوقع أن يضمن ذلك ليس فقط تكييفها داخليا داخل الدول الأعضاء وملكيته لها، بل يسمح أيضا بوضع الصيغة النهائية للوثيقة ليتم تقديمها إلى أجهزة صنع السياسة في يناير 2015.
- (13) أرادت الدول الأعضاء معرفة ما هي الأيديولوجية التي تركز عليها أجندة 2063؟
- (14) طالبت أن يتم بحث مسألة العملة النقدية المقبولة دوليا وانعكاساتها في الوثيقة.

15) لاحظت وجود وثيقة سياسية صاغتها اللجنة الوزارية المعنية بأجندة 2063، وطلبت من المفوضية التأكد من وصول الوثيقة إلى السفارات في الوقت المناسب لتقديمها إلى عواصمها قبل قمة يونيو.

سابع عشر - ردود مفوضية الاتحاد الأفريقي

83. أعربت المفوضية، عن طريق مدير التخطيط الاستراتيجي للسياسات والرصد والتقييم وتعبئة الموارد، عن شكرها على الملاحظات والتعليقات والأسئلة المناسبة. وقدمت التوضيحات التالية:

1) قبلت المفوضية عموماً التعليقات المقدمة، وتعهدت بالقيام بالمراجعات الضرورية حسب الاقتضاء، خصوصاً فيما يتعلق بالفصل الثالث. لكنها أضافت بأنه قد تم أخذ التحديات والدروس السابقة في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، قد تضمنت أجندة 2063 أحكاماً حول الرصد والتقييم، وتعبئة الموارد، والمشاركة الكاملة للشعب واستراتيجية الاتصالات إلى غير ذلك، والتي لم تكن واردة في المبادرات السابقة.

2) كان بالإمكان أن تتماشى أجندة 2063 مع مبادرات أخرى مثل الموقف الأفريقي الموحد حول أجندة ما بعد 2015؛ غير أن المشكلة الوحيدة تمثلت في أن المبادرتين كانتا متزامنتين. ومع ذلك، فإن مصطلح "المستدامة" يغطي البيئة، وتغير المناخ، وإدارة الموارد الطبيعية. ويشير مصطلح "المتواصل" إلى ثبات النمو الاقتصادي. وبالتالي، فإن المصطلحين مختلفان ويفضل مصطلح "المستدام" لأجندة 2063.

(3) تمت تغطية إدارة التنوع وبناء الأمة ضمن الفصل المتعلق بعوامل التمكين/الدوافع/المخاطر. لكن المفوضية تعهدت بتعزيزها في النسخة المنقحة من أجل المزيد من وضوح الرؤية والمعنى.

(4) سيتم استبدال مصطلح "خلاق" المستخدم في الفقرة 25 بمصطلح "مبتكر".

(5) كانت الوثيقة الفنية عملا قيد الإنجاز. لذلك، طلب من اللجنة الفرعية أن تأخذ علما بذلك وتمت التوصية بوضع صيغتها النهائية لتقديمها في يناير 2015. وكان هذا الأمر هاما جدا نظرا للحاجة إلى المزيد من مدخلات الدول الأعضاء لجعل الوثيقة عملية أكثر، بما في ذلك فيما يتعلق بمسائل مثل هيكل نظام الدفاع، بالإضافة إلى الأعمال التي تشمل إعداد خطة التنفيذ التي يتعين إنجازها لتقديمها إلى أجهزة صنع السياسة في يناير 2015.

(6) تمت الإشارة إلى التشيد والعلم في الوثيقة من أجل زيادة وتيرة اعتمادها واستخدامها على نطاق واسع في جميع قطاعات المجتمع.

(7) تم قبول التعليق المتصل بتحقيق المسائل الواردة في الفصل الثاني. وتم تقديم المزيد من التوضيح بأنه سيتم الشروع في العمل على وضع خطة تنفيذ تفصيلية لهذا الغرض في يوليو بعد قمة ملابو.

(8) بخصوص نظام الاقتراع العام لانتخاب رئيس الاتحاد الإفريقي بحلول 2063، كان ذلك مجرد اقتراح، لكن للدول الأعضاء الحرية في اتخاذ القرار بشأن النظام الأفضل الذي يفضلونه.

(9) كان اقتراح تحديد عدد المقاعد الدائمة لأفريقيا في مجلس الأمن للأمم المتحدة اقتراحا جيدا؛ حيث يستطيع كل إقليم الحصول على مقعد وترك الأمر للدول الأعضاء لمناقشته.

(10) ستتم مراجعة الهيكل/التسلسل الهرمي المقترح في الفصل السادس حتى يتم أخذ الملاحظات المقدمة في الاعتبار.

11) بخصوص تمويل أفريقيا لتنميتها، ينبغي أن تعتبر أجندة 2063 بمثابة إطار واسع يتم تنفيذه على مراحل، وينبغي أن تتم مواعمه في كل مرحلة. وتتم مراجعته ومواعمه كل 10 سنوات.

12) أعيد التأكيد على أنه ينبغي اعتبار الوثيقة الفنية عملا جاريا ويمكن للدول الأعضاء اقتراح منحها جدولاً زمنياً لتقديمه مساهمتها. وينبغي أن يكفل ذلك تكييفها داخليا وملكيته من قبل الدول الأعضاء وإعداد وثيقة أفضل لتقديمها إلى أجهزة صنع السياسة في يناير 2015.

13) أوضحت المفوضية أنه ثمة وثيقة سياسية أخرى سيتم تقديمها إلى قمة ملابو. وقد تمت مناقشة الوثيقة بالفعل من قبل اللجنة الوزارية الفرعية التابعة للمجلس التنفيذي التي تم إنشاؤها في بحر دار والتي اجتمعت مؤخرا مع رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ورئيس البنك الأفريقي للتنمية، والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والرؤساء التنفيذيين للمجموعات الاقتصادية الإقليمية. وكان من المفروض أن يتم توزيع الوثيقة على جميع أعضاء المجلس التنفيذي من خلال السفارات حتى يعدوا مدخلاتهم خلال مناقشتها عندما تطرح للنقاش في ملابو.

14) بخصوص إيديولوجية أجندة 2063، فهي مدفوعة بمفهوم الوحدة الأفريقية الشاملة. وهي مبادرة تقودها الشعوب تعكس ماضينا في حين أن الوحدة والتضامن الأفريقيين هما قوتها الدافعة. وهذا يعني أن الأفريقيين سيكونون مالكيها والمستفيدين الرئيسيين من مواردها الطبيعية.

15) تم إدراج مسألة العملة المقبولة دوليا في الوثيقة، ولكن سيتم تعزيز هذه الفكرة.

ثامن عشر - توصيات إلى لجنة الممثلين الدائمين

84. أوصت اللجنة الفرعية للمؤتمرات والبرامج بما يلي:

(1) دعوة لجنة الممثلين الدائمين إلى أن تحيط علماً بأن مشروع الوثيقة الفنية حول أجندة 2063 لا تزال عملاً قيد الإنجاز ويتم تقديمه التماساً للمزيد من المدخلات وطلب التوجيه بشأن طريق المضي قدماً.

(2) بالنظر إلى أن خمس دول أعضاء فقط (الجزائر، وغانا، وموريشيوس، وزامبيا، وزيمبابوي) هي التي قدمت حتى الآن مدخلات إلى المفوضية، بطلب من لجنة الممثلين الدائمين توصية المؤتمر بتمديد الموعد الأخير للموافقة النهائية على الوثيقة الفنية لأجندة 2063 من يونيو 2014 في الأصل إلى يناير 2015 من أجل منح الدول الأعضاء الوقت الكافي لتكييف الوثيقة داخلياً وملكيته. وينبغي أيضاً للجنة الممثلين الدائمين أن تطلب من المجلس التنفيذي حث الدول الأعضاء على تقديم مدخلاتها بحلول نهاية سبتمبر 2014.

(3) دعوة لجنة الممثلين الدائمين إلى أن تأخذ علماً بأن المفوضية ستواصل العمل عن كثب مع شركائها (البنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ووكالة التخطيط والتنسيق للنيباد) من أجل تنقيح ووضع اللمسات الأخيرة على مشروع الوثيقة الفنية، مع الأخذ المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بعين الاعتبار، بهدف تقديم الوثيقة الفنية النهائية لأجندة 2063، وخطة السنوات العشرة الأولى، وإطار التنفيذ والرصد والتقييم، إلى اجتماعات أجهزة صنع سياسة الاتحاد الأفريقي في يناير 2015.

(4) دعوة لجنة الممثلين الدائمين أيضاً أن تحيط علماً أن المفوضية، وبناء على طلب من اللجنة الوزارية المعنية بأجندة 2063 التي أنشئت خلال خلوة المجلس التنفيذي ببحر دار، قد وضعت وثيقة سياسية/ملهمة لأجندة 2063، والتي تم توزيعها على جميع الدول الأعضاء، على النحو المطلوب.

تاسع عشر - عرض المفوضية لمشروع الجدول الزمني لاجتماعات 2015

85. قدم ممثل إدارة المؤتمرات والمنشورات مشروع الجدول الزمني للاجتماعات وأشار إلى أن الهدف من الدورة هو استعراض وإقرار الجدول الزمني لاجتماعات سنة 2015 الذي نوقش في 2 يونيو 2014 في الجلسة المشتركة للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية وشؤون الميزانية والمالية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، مع لجنة البرامج والمؤتمرات.

عشرون - تعليقات/ملاحظات الدول الأعضاء

86. أشارت الدول الأعضاء إلى أنه وفي الوقت الذي انعكست فيه أغلبية التوصيات التي قدمت في الاجتماع الأخير في المشروع، فإنه لم يتم إدراج كل التعليقات/التوجيهات فيه، فعلى سبيل المثال:

أ. لاحظت أنه في بعض الحالات التي أوصت فيها بدمج بعض الاجتماعات، فإن ذلك لم يتم، فعلى سبيل المثال:

- كان على إدارة الشؤون الاجتماعية دمج الاجتماعات رقم 3 و 5 و 6؛ والاجتماعين 9 و 10،

- يجب على إدارة البنية التحتية دمج الاجتماعين 2 و 3 بالإضافة إلى دمج الاجتماعين 4 و 9،

ب. لاحظت أن إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة لم تخفض عدد موظفي المفوضية الذين خدموا اجتماع باريس،

- ج. أشارت إلى أن بعض الاجتماعات لا يزال يطلق عليها "وزارية" في حين أنها اجتماعات للجان الفنية المتخصصة،
- د. لاحظت وطلبت أن تتم إضافة اجتماع "لجنة العشرة" الى الجدول الزمني للاجتماعات،
- هـ. أشارت إلى أن إدارة البنية التحتية والطاقة لم تدمج اللجان الفنية المتخصصة وهيئات المكاتب كما فعلته إدارة التجارة والصناعة،
- و. لاحظت أنه في بعض الحالات مثل حالة إدارة الشؤون الاجتماعية، أن ثمة اجتماعات رئيسية لا تزال تظهر في الجدول الزمني في إطار التدريب وبناء القدرات.

حادي وعشرون. ردود المفوضية

87. قدمت المفوضية الردود التالية:

- أ. وافقت على أن يتم دمج الاجتماعات المذكورة تحت إدارة الشؤون الاجتماعية وإدارة البنية التحتية والطاقة،
- ب. أوضح ممثل إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة أنه قد تم بالفعل تخفيض عدد الموظفين الذين خدموا اجتماع باريس من 20 إلى 10 كما يتبين من انخفاض الميزانية من 130.000 دولار أمريكي إلى 80.000 دولار أمريكي، غير أنه لم يتم تعديل مشروع الوثيقة وفقا لذلك،
- ج. فيما يتعلق بمسألة الاجتماعات الوزارية التي لا تزال تظهر في الجدول الزمني، اعترف ممثل مديرية إدارة المؤتمرات والمنشورات أن ذلك كان خطأ في التسمية، وبأنها فعلا اجتماعات للجان الفنية المتخصصة وسيتم تصحيحها وفقا لذلك،
- د. وافقت على أن تتم إضافة اجتماع "لجنة العشرة" إلى الاجتماعات المتكررة،

هـ. أوضح ممثل المستشار القانوني أنه لا يمكن إدماج بعض اللجان الفنية المتخصصة وهيئات المكاتب لأن هذه الأخيرة هي آليات تنسيق اللجان وبالتالي فهي تحتاج لأن تجتمع قبلها بوقت كاف من أجل ضمان التحضير الكافي قبل اجتماع هذه اللجان الفنية المتخصصة،

و. وافقت المفوضية على أن يتم نقل الاجتماعات المذكورة لإدارة الشؤون الاجتماعية إلى القسم المناسب من الجدول الزمني للاجتماعات

التوصيات إلى لجنة الممثلين الدائمين:

88. بعد ملاحظة أن المفوضية قد أدخلت التعديلات اللازمة كما طلبته الجلسة المشتركة

بين اللجنة الفرعية للميزانية والشؤون الإدارية والمالية واللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات، وافقت اللجنة الفرعية على توصية لجنة الممثلين الدائمين بالموافقة على الاجتماعات.

89. عند اعتماد تقريرها، أكدت اللجنة الفرعية على ضرورة قيام المفوضية بخفض عدد

العاملين الذين يحضرون اجتماع إدارة السلم والأمن في بريتوريا، وتعهدت المفوضية بالقيام بذلك في إطار جدول الاجتماعات.

ثاني وعشرون. ما يستجد من أعمال

90. لم تدرج أية مسألة تحت هذا البند.

اختتام الاجتماع:

91. اختتم الرئيس الاجتماع وشكر جميع الدول الأعضاء على حضورها.

-

2014

Rapport du sous-comite sur les programmes et conferences

Union africaine

Union africaine

<http://archives.au.int/handle/123456789/3527>

Downloaded from African Union Common Repository